

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9377

الجمعة، 14 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد ماركاردي بايير
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد غونغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة ديم لابليل
	مالطة	السيد كوميزاكيس
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إشيكانبي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20724 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي اليوم خطوة مهمة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتفخر الولايات المتحدة بالتصويت مؤيدة للقرار (2692) (2023) والعمل عن كثب مع شريكنا في الصياغة إكوادور للتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء.

لا يزال مكتب الأمم المتحدة عنصرياً جابياً في هاييتي. فهو يواصل دعم الشرطة الوطنية الهايتية والتصدي لعنف العصابات الذي ابتلي به الشعب الهايتي. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الأمني للشرطة الوطنية الهايتية عن طريق نشر قوة متخصصة استجابة لنداءات هاييتي المتكررة إلى تقديم المساعدة إليها من قبل المجتمع الدولي. ويطلب تجديد الولاية أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خطياً يبين جميع السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعزز الحالة الأمنية في هاييتي. ويشمل ذلك إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام أو تدريب الشرطة أو قوة متعددة الجنسيات غير تابعة للأمم المتحدة.

تتطلع الولايات المتحدة إلى توصيات الأمين العام بشأن تنفيذ ذلك بأقصى قدر من الفعالية. ونقدر أيضاً أن الولاية المعززة تسعى إلى التصدي للتحديات الإنسانية والسياسية التي تواجهها هاييتي. ونتطلع إلى تعاون مكتب الأمم المتحدة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في التصدي للآزمات التي تضاعف التحديات الأمنية المستمرة.

ولكن واضحاً: إن عملنا ما زال أبعد ما يكون عن الانتهاء. لذلك فإن اتخاذ هذا القرار بتجديد الولاية خطوة إيجابية ولكن يجب علينا بذل المزيد من الجهد. ستواصل الولايات المتحدة العمل مع مكتب الأمم المتحدة الهايتي للسلام في هاييتي وحكومة هاييتي والمجتمع الدولي لدفع عجلة التقدم ومساعدة شعب هاييتي في تهيئة مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً. ونحث جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء على الانضمام إلينا.

السيد غنغ شوانغ (الصين): (تكلم بالصينية): إذ نتكلم الآن ما تزال الأزمات السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية المتعددة تعصف بهاييتي بينما يستمر تدهور الحالة. وقد أعرب أعضاء المجلس وبلدان المنطقة خلال مداوالات المجلس الأخيرة عن قلقهم العميق إزاء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هاييتي إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/519 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية. والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن. أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2692 (2023). أُعطيت الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب شعب هاييتي في وقت حاجته هذا. وكما قال الوزير بليكن مؤخرًا للجماعة الكاريبية في جلستها العامة، فإننا نعمل مع شركائنا "لمساعدة شعب هاييتي على تشكيل مستقبله واستعادة النظام الديمقراطي في البلد". إن إعادة تفويض

العام إلى تقديم تقرير عن مجموعة من الخيارات المتاحة فيما يتعلق بتقديم الأمم المتحدة الدعم لهاييتي. وتؤيد الصين تقديم المنظمة لمزيد من المساعدة إلى هاييتي وتعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مفتاح حل معضلة هاييتي يكمن في أيدي شعب هاييتي نفسه. وقد أظهرت 30 عاماً للأمم المتحدة في هاييتي أن الحلول السريعة التي تنفذ من الخارج لا تحقق في غالب الأحيان نتائج طويلة الأجل ولا تساعد هاييتي على الخروج حقا من الأزمة. وينبغي للأمم المتحدة، قبل أن تتخذ خطواتها التالية، أن تتعلم جميع دروس الماضي وتصغي جيداً إلى آراء جميع الأطراف وتراعي كامل رغبات شعب هاييتي.

السيد ماركارد بايير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تأمل البرازيل أن تزود الولاية المعتمدة مؤخراً مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي بالموارد المالية المعززة والوسائل اللازمة لتقديم الدعم الفعال لهاييتي. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها القائمان على الصياغة - إكادور والولايات المتحدة - والمشاركة النشطة للأعضاء، التي أدت إلى تحقيق نتيجة متوازنة ومجدية.

لقد كان الهدف الرئيسي للبرازيل طوال المفاوضات هو حشد الجهود لمساعدة هاييتي في التغلب على أزمته الاقتصادية والأمنية والسياسية. وقد أكدنا باستمرار أهمية تعزيز أمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وقدراته وموارده لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها. ونشيد بالنتائج التي تحققت في ذلك الصدد. ويشكّل تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي على دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لحماية الأطفال ومنع أعمال العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها تحسناً آخرًا ملحوظًا. ويمكن لاتخاذ المزيد من التدابير الرامية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتحويل وجهتها أن يشكّل خطوة حاسمة في كبح تصاعد العنف.

وفي الأيام والأشهر المقبلة، ينبغي أن تظل الحالة في هاييتي في صميم اهتمامنا. وينبغي للمجلس أن يرصد عن كثب تطور الحالة في الميدان بينما ينظر في التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها. وفي

الحالة في البلد. ويتوقع الجميع من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي أن ينفذ ولايته على نحو أفضل وأن يقدم المجتمع الدولي واللجان الإقليمية مزيداً من الدعم والخدمات إلى هاييتي.

تتشاطر الصين الجميع شواغلهم وتطلعاتهم. بفضل الجهود المشتركة لأعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، يبعث القرار الذي اتخذ للتو القرار 2692 (2023) إشارة إيجابية بأن المجتمع الدولي سيساعد هاييتي على إيجاد حل تملكه وتتولى قيادته بدعم من المكتب في الاضطلاع بدور أكبر في تحسين الحالة في البلد.

ويكمن الحل الجوهري للأزمة الهايتية في دفع العملية السياسية قدماً. ويدعو القرار الذي اتخذته المجلس للتو جميع الأطراف الهايتية إلى الدخول في حوار شامل والتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء على ترتيبات الانتقال السياسي ووضع جدول زمني وخريطة طريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن.

وندعو جميع الأطراف والفصائل في هاييتي إلى أن تتحمل مسؤولياتها حقا، عملاً بقرار مجلس الأمن 2692 (2023) وأن تعمل من أجل تحقيق المصالح الأساسية للبلد وشعبه وتعمل بدفع العملية السياسية قدماً.

إن الأولوية العليا لحل الأزمة في هاييتي هي تحقيق استقرار الحالة الأمنية. والتدفق الهائل للأسلحة والذخائر إلى هاييتي من الخارج عامل هام في تأجيج عنف العصابات المتفشي. وإذا لم يتوقف تدفق الأسلحة والذخائر هذا، ما دعم للشرطة الهايتية، مهما كان قدره، يمكن أن يحدث أثراً. وبناء على طلب الصين المتكرر وإصرارها، يحث القرار الذي اتخذ للتو جميع البلدان بقوة على التوقف فوراً عن توريد الأسلحة والذخائر إلى العصابات الهايتية وأنصارها واتخاذ جميع التدابير لإنهاء الاتجار بالأسلحة وتهريبها. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى أن ينفذوا القرار ويظهروا ما يلزم من تصميم سياسي وإرادة سياسية عند النظر في تمديد قرار مجلس الأمن 2653 (2022) عن طريق اتخاذ قرار ملزم قانوناً بشأنه.

وتكمن إحدى الوسائل الفعالة لحل الأزمة في هاييتي في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ويدعو القرار الذي اتخذ من فوره الأمين

شرطة الأمم المتحدة من 42 إلى 70 فرداً، وطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي أن يعزز قدراته في مجالي الدعم وتحقيق الأمن لتمكين موظفيه من السفر للاضطلاع بولايتيه.

وعُززت الصياغة المتعلقة بأدوات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتلك المتعلقة بالعملية السياسية. وأخيراً، أوضح المجلس موقفه بشأن قوة الدعم المتخصصة للشرطة الوطنية الهايتية التي طلبها البلد. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن النطاق الكامل لخيارات الدعم الأمني الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة لهاييتي، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة للسلام.

لقد قطعنا أشواطاً مهمة بالفعل غير أننا لم نبلغ الهدف النهائي بل بالأحرى مرحلة فارقة يمكننا أن نبني عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

يسر المملكة المتحدة أن تصوت مؤيدة للقرار 2692 (2023)، الذي يمدد ويعزز الولاية المتصلة بالعمل الحيوي الذي تضطلع به المنظمة في هاييتي.

ومن الجدير بالترحيب بصفة خاصة أن القرار يمهّد الطريق أمام المجلس للاستجابة لطلب هاييتي الحصول على الدعم الأمني، في سياق التدهور الحاد الذي تشهده الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

وفي الأسبوع الماضي تحديداً، استمع المجلس إلى شهادات قوية من المجتمع المدني والمنطقة بشأن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات في هاييتي (انظر S/PV.9368). وقد تساعد العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على وجه الخصوص، في الأشهر الأخيرة، وتعطلت بشكل مأساوي قدرة الناس العاديين على عيش حياتهم أو التنقل بحرية أو الذهاب إلى المدارس أو المستشفيات.

ولذلك ترحب المملكة المتحدة، شأنها شأن الآخرين، بهذا القرار وتتطلع إلى النظر، في الوقت المناسب، في الخيارات التي طرحها الأمين العام.

ذلك الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي يحدد النطاق الكامل لخيارات الدعم الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة بغية تعزيز الحالة الأمنية في هاييتي. وينبغي تقديم كل مساعدة أمنية ممكنة إلى شعب هاييتي على نحو يتماشى تماماً مع احتياجاته وتطلعاته وفي تعاون وثيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في البلد.

وسترتهن الجدوى السياسية لهذه المساعدة الأمنية وفعاليتها الطويلة الأجل بما تبديه الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في هاييتي من إرادة لتححية الخلافات جانباً من أجل التصدي الجماعي للأسباب الجذرية للتحديات العديدة التي يواجهها البلد، لا سيما الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار. ولا يمكن التوصل إلى حلول بقيادة هاييتي إلا من خلال التعاون الحقيقي بروح من التوافق.

السيد بريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للدعم الذي تلقاه قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وتعزيزها، الذي قدمته إكوادور والولايات المتحدة. وأود أيضاً أن أنوه بالإسهامات القيمة والبنّاءة لجميع الوفود في المجلس في وقت تشتد حاجة هاييتي إليها.

ونأمل أن يوجه اعتماد القرار بالإجماع رسالة واضحة وقوية إلى زعماء وأعضاء العصابات التي ابتليت بها هاييتي. وندعو إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي إلى كفاءة التواصل الاستراتيجي في ذلك الصدد.

ويحث القرار جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها من لديها القدرة على التأثير على الجماعات المسلحة، على إنهاء الحصار المفروض على المؤن للأسواق المحلية والأضرار التي لحقت بمصادر الغذاء، نظراً لأزمة انعدام الأمن الغذائي الحادة التي تعاني منها هاييتي. ويعزز القرار إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني. ويتضمن أيضاً مسألة حماية الطفل بوصفها أولوية شاملة لعدة قطاعات ويدمج الجهود المبذولة في إطار الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وقد تضاعف تقريباً الحد الأقصى للموظفين الاستشاريين للشرطة والمؤسسات الإصلاحية تحت إشراف مفوض

الاحتياجات العاجلة لشعب هاييتي، فإنه يحدد المسار الصحيح لجميع الجهات المعنية للتوصل إلى اتفاق نحو عملية سياسية ديمقراطية وإحراز تقدم نحو حل للأزمة يقوده شعب هاييتي ويملك زمامه.

وتغتنم غابون وغانا وموزامبيق هذه الفرصة لتشجيع جميع البلدان الصديقة في المنطقة وخارجها على مواصلة جهودها ودعمها لهايتي، وخاصة للعمليات السياسية واستعادة النظام العام. ونحثّ المجلس على إبقاء الحالة في هاييتي في صدارة اهتمامه. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم شعب وحكومة هاييتي لاستعادة الأسس المجيدة والتاريخية لدولتهم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أكدت الإمارات العربية المتحدة من جديد، بتصويتها مؤيدة القرار 2692 (2023)، دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ولدوره في مساعدة هاييتي على العودة إلى الطريق نحو السلام والاستقرار.

إن العنف المستمر والمروع، بما في ذلك التقارير البغيضة عن العنف الجنسي والجنساني الذي تطبقه العصابات المسلحة على شعب هاييتي، يظلّ غير مقبول على الإطلاق. ولا بد من معالجة الحالة الأمنية والسياسية في البلد في آن واحد. وبينما يواصل مجلس الأمن مناقشاته بشأن أفضل السبل للاستجابة للحالة الأمنية المتدهورة، ندعو مرة أخرى جميع الجهات المعنية ذات الصلة إلى العمل نحو إجراء حوار شامل بين الهايتيين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها. ويظل هذا الأمر حاسماً من أجل شعب هاييتي والمنطقة الأوسع. لذلك نرحّب بزيادة اعتراف القرار بالدور الهام لبلدان ومنظمات المنطقة، بما فيها الجماعة الكاريبية، في دعم هاييتي للسير في طريقها نحو الاستقرار والأمن.

ولا تزال هاييتي واحدة من أكثر البلدان تعرضاً للكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وشهدنا للتو في الشهر الماضي هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات التي أعقبت الزلازل التي ضربت البلد. وقد أدت الآثار المترتبة على تغير المناخ إلى تفاقم الوضع الغذائي والمائي والإنساني

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وغانا.

لئن كنا نعلم الدعم الواسع الذي منحه المجلس من فوره لقضية السلام والاستقرار في هاييتي، فإن موقفنا هو أنه كان بالإمكان عمل المزيد بل وينبغي عمل المزيد. ونعرب عن تقديرنا لجهود المجلس لتعزيز وحدة الشرطة والإصلاحات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ولزيادة دعمه الاستراتيجي والاستشاري في سبيل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجالي التدريب والتحقيق. بيد أننا ندرك القيود التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة من حيث المساعدة التي يمكن أن يقدمها.

وفي هذا الصدد، سعى الأعضاء الأفارقة الثلاثة، خلال المفاوضات، إلى جعل المجلس يبدي التزاماً أوضح بكثير باستعداده للاستجابة لطلب حكومة هاييتي دعماً للعمليات التي تقوم بها الدول الأعضاء، بما فيها دول المنطقة، لتشكيل قوة أمنية قوية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة إرساء النظام العام والسلام في جميع أنحاء البلد. ونعتقد أن الحالة المتدهورة في هاييتي ينبغي أن تُجبر المجلس على تقديم استجابة محددة وفي الوقت المناسب للدعم عندما يقدم الأمين العام التقرير الذي طلبناه منه في غضون 30 يوماً.

بيد أن التحديات التي تواجه هاييتي ليست مستعصية على الحل، ويشهد على هذه الحقيقة قدرة شعبها على الصمود. والواقع أننا نلاحظ تحولات صغيرة ولكنها مشجعة في ديناميات الحالة ونرحّب بالدور الداعم الذي اضطلعت به دول المنطقة والجماعة الكاريبية. وهذا يعطي الثقة بأننا يمكننا بالعمل معاً وبسرعة، دعم شعب هاييتي في التصدي للتحديات الإنسانية والسياسية والأمنية.

لذلك نشكر الإكوادور والولايات المتحدة على تيسير اتخاذ القرار 2692 (2023) بالإجماع الذي يزود مكتب الأمم المتحدة بقدرة مستمرة حتى تتمكن الأمم المتحدة من دعم شعب هاييتي من خلال دور مساعيها الحميدة. وفي حين أن القرار ربما لم يستجب بالكامل لجميع

ومن المؤكد أن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل هو خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكنها لا تكفي وحدها لمساعدة الحكومة على التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه هاييتي. فنحن بحاجة إلى تحقيق تقارب في أوجه التآزر وإيجاد أفكار ابتكارية تستجيب للحالة المعقدة، بغية الحصول على مساعدة دولية قوية طال انتظارها لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية في كفاحها ضد العصابات المدججة بالسلاح. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا لجميع البلدان الراغبة في الإسهام في الاستجابة لطلب دولة رئيس الوزراء أرييل هنري.

إن السياق في هاييتي لم يتغير. ولا تزال الحياة اليومية للهايتيين تشوبها عمليات الخطف وعنف العصابات والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في كل مقاطعة من مقاطعات البلد. ووفقاً لاستطلاعات أجرتها منظمات حقوق الإنسان، توفي ما لا يقل عن 563 شخصاً بسبب العنف في منطقة بورت أو برنس الحضرية في النصف الأول من عام 2023. واختطف أكثر من 260 شخصاً من منازلهم أو من الأماكن العامة.

وتتجه كل الأنظار اليوم، في هاييتي، إلى هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وينتظر السكان حلاً ملموساً فيما يتعلق بنشر قوة دولية. وفي حال لم يحدث هذا، فإن خيبة الأمل ستكون كبيرة بالضرورة. لذلك أعتزم هذه الفرصة، في الختام، لأكرر كلمات وزير خارجية هاييتي، معالي السيد جان فيكتور جينيوس، الذي تكلم في جلسة المجلس المعقودة في 6 تموز/يوليه:

”إن عمل المجلس حاسم لاستعادة الأمل في هاييتي ومنح شعبها... الأمل في غد أفضل“ (S/PV.9368، الصفحة 22).

رُفعت الجلسة الساعة 10/30.

المرتدي أصلاً، ودمرت البنية التحتية الحيوية، وأعاق قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. لذلك نرحب بإدراج القرار فقرة اقترحتها الإمارات العربية المتحدة تعترف بأن الأثر الضار لتغير المناخ والكوارث الطبيعية يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في هاييتي، مما يزيد من عدم الاستقرار. ونشيد بالنهج البناء الذي اتبعه القائمان على الصياغة بشأن هذه المسألة الحاسمة وفي كافة أرجاء النص، الأمر الذي تجسّد في اعتماده من جانب المجلس بالإجماع اليوم - وهي علامة على وحدة المجلس تمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هاييتي.

السيد رودريغ (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): ترحب حكومة هاييتي، من خلال وفد بلدي، باتخاذ القرار 2692 (2023) بالإجماع بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي حتى 15 تموز/يوليه 2024. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن على جهودهم للمضي قدماً بقضية هاييتي.

ونرحب بالتجديد للمكتب وتوسيع ولايته، الأمر الذي يأخذ في الحسبان الواقع الجديد للبلد والتحديات التي تواجهه. هناك خطوات معينة إلى الأمام تكون مشجعة، بما في ذلك تعزيز وحدة الشرطة، والدعوة إلى التعاون بين الدول الأعضاء لمنع الاتجار بالأسلحة غير المشروعة وتسريبها، ومناشدة الدول الأعضاء أن تساهم في الصندوق المشترك للمساعدة الأمنية وتقدّم الدعم الأمني للشرطة الوطنية الهايتية. ويؤمل أن تتاح موارد كافية لمكتب الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهام بفعالية وكفاءة.